

Distr.: General
29 November 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير-٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من جمعية سانت فنسنت دي بول لبنات الحبة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧

من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



البيان

مقدمة

إن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم. ويشيع الفقر في البلدان النامية، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يعيش ما نسبته ٧٠ في المائة من أفقر السكان في العالم، حسبما يشير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقريره عن الفقر في المناطق الريفية لعام ٢٠١١.

ولا تزال معظم الأسر المعيشية الريفية في البلدان النامية تعتمد على الزراعة البدائية. ويعمل نحو بليونين من المزارعين، معظمهم من النساء، في الزراعة الصغيرة النطاق. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن ثلثي القوة العاملة من الإناث في الاقتصادات النامية تعمل في الأنشطة الزراعية. وتضطلع المرأة بصفة عامة بدور هام في إنتاج المحاصيل، ورعاية الماشية وفي جمع المياه والوقود لأسرتها.

ويتمثل المصير النمطي للمرأة الريفية في المزيج الصعب للعمل في زراعة الكفاف دون أجر ورعاية أسرة ممتدة. وتسهم النساء الريفيات كبيرات السن إسهاما كبيرا في الأسرة وفي مجتمعاتهن المحلية، ولا سيما في حالات هجرة البالغين وتركهن وراءهن أو نتيجة عوامل اجتماعية - اقتصادية أخرى، حيث يجدن أنفسهن ملزمات بتولي المسؤوليات عن رعاية الأطفال، والأسرة المعيشية والزراعة.

ثقافة التمييز

إن القضاء على الفقر لن يتحقق في نهاية الأمر إلا إذا تم التصدي للأسباب النظامية والهيكلية المؤدية إلى الفقر. فتحدّي الممارسات الثقافية والتقليدية والمعيارية التي تنهون مع التفاوت، والتمييز والعنف ضد النساء والفتيات يشكل أمرا حاسما للقضاء على الفقر، حسبما ذكر وي فاوولي في مقال بعنوان "العنف الاقتصادي الواقع على النساء والفتيات: هل يولي الاهتمام اللازم؟" (Economic violence to women and girls: is it receiving the necessary attention) المنشور في مطبوعة "الصدّات النفسية والعنف والإيذاء" (Trauma, Violence & Abuse) في عام ٢٠٠٨.

وينبثق نمط التفاوت المهني عن ثقافة التمييز التي تحرم المرأة من الحصول على المكونات الأساسية للمركز الاقتصادي - التعليم، والأراضي والعمل اللائق. وتبرز العقوبات الأخرى لمتنع النساء والفتيات بحقوقهن حينما يمنعن من الذهاب إلى المدرسة أو من الحصول على الرعاية الصحية، أو يتعرضن لممارسات تقليدية ضارة.

وللمرأة في المناطق الريفية قدرة محدودة على التنقل وعلى الحصول على الموارد وتتأثر بشكل غير متناسب بظواهر من قبيل الكوارث الطبيعية، والحرائق، والفيضانات وغيرها من المخاطر البيئية.

الحقوق القانونية

على الرغم من أن المرأة تضطلع بدور رئيسي في إنتاج المحاصيل، فإن قلة من النساء يملكن الأراضي. وتُحرم المرأة في كثير من الأحيان من الحق في تملك الأراضي، والممتلكات وفي الميراث. وتفيد التقديرات أن النساء يشكلن ثلث مجموع ملاك الأراضي أو أقل ويمتلكن ما تقل نسبته عن ١٠ في المائة من الممتلكات في العالم.

وتحصل النساء في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى، على الحقوق في الأرض عن طريق أزواجهن بشكل رئيسي. ويفقدن هذه الحقوق في حالة طلاقهن أو ترملهن. وقد فاقم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من المشكلة المتعلقة بفقدان الأرامل لحقوقهن في الأراضي (انظر "Improving women's lives: progress and obstacles" متاح في الموقع الشبكي <http://siteresources.worldbank.org/INTGENDER/Resources/Chap.2.pdf>). وحسبما ورد في إحاطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن نسبة الأراضي التي تملكها النساء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تصل حتى إلى ٢ في المائة.

وقد أسهمت ملكية النساء للأراضي في تمكينهن وفي تحقيق أمنهن. ولا توفر الأراضي سبل كسب العيش فحسب، بل يمكن أيضا استخدامها كضمان للحصول على قروض لإدراج الدخل. وفي كثير من البلدان، يعتمد الحق في جمع المياه والخطب وحقوق الرعي للحيوانات على ملكية الأراضي. وبدون استخدام الأراضي كضمان، يصعب على المرأة فتح حسابات مصرفية، أو الحصول على الائتمان، أو تلقي التدريب أو الحصول على الأدوات. ومن دون الضمان الذي تتيحه الأراضي أو الدخل، تناضل المرأة هي وأسرهما من أجل الحصول على سبل كسب العيش، والتعليم، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، وغير ذلك من الحقوق الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، توصل الباحثون إلى أن الانتشار الواسع النطاق لملكية الممتلكات يشكل عنصرا جوهريا للنظام الأخلاقي والاقتصادي المنصف.

وقد أكد كل من منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على حقوق المرأة الريفية في الأراضي والممتلكات وفي المعاملة على قدم المساواة فيما يتعلق بالأراضي والإصلاح الزراعي. ومع ذلك، لا تتمتع كثير من النساء الريفيات بحقوق متساوية في الممتلكات بموجب القانون أو في الممارسة الفعلية على الصعيد الشعبي.

وستعزز القوانين التي تضمن حقوق المرأة في ملكية الأراضي وفي الميراث من الحد من الفقر (انظر قرار الجمعية العامة ٢٤/٢١٥). ويسهم الأمن الاقتصادي المعزز للمرأة التي تملك ممتلكات في الحد من تأنيث الفقر والعنف العائلي.

إمكانية الحصول على الموارد، بما فيها التعليم

لا تزال المرأة تحصل على موارد إنتاجية أقل مما يحصل عليه الرجل، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والأراضي، والعمل اللائق، والمعلومات، والموارد المالية. ويعيق هذا النقص في إمكانية الحصول على هذه الموارد قدرة المرأة على المشاركة في الاقتصاد وفي الإسهام في تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأسرتها. وعلى سبيل المثال، يؤدي عدم تخصيص موارد إنتاجية كافية في إطار الأسر المعيشية إلى خسائر جسيمة في الناتج وإلى تدني الاستثمار في تعليم الفتيات مما يؤدي إلى انخفاض كبير في الناتج الاقتصادي للبلد.

وتشكل النساء والفتيات عناصر فاعلة اقتصادية هامة. ولاحظ تقرير الفجوة الجنسانية لعام ٢٠١٠ أن تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين يرتبط بتحقيق ناتج قومي إجمالي أعلى. وعلى الرغم من أن قلة من النساء يملكن أراضي، فهن ينتجن أكثر من ٥٠ في المائة من الغذاء في العالم. وتفيد التقديرات أن توفير إمكانية حصول المزارعات على الأدوات والموارد يمكن أن يؤدي إلى تخفيض عدد الجوعى في العالم بما مقداره ١٥٠ مليون جائع.

والمرأة الريفية أقل حظاً من الرجل في الحصول على التعليم أو التدريب غير النظامي المفيد، باستثناء دورات محو الأمية ودورات الحرف اليدوية. وتضطلع المرأة بمعظم المهام الزراعية ولذلك فهي تفتقر إلى الحصول على قدم المساواة على التعليم النظامي. ولاحظت دراسة أجراها مؤخرا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/منظمة الأغذية والزراعة أن المرأة في أفريقيا نادراً ما تشارك في دورات بشأن عمليات الجر بالحيوانات وصحة الحيوان على الرغم من أنها هي التي تتولى تربية الماشية. ولا يزال هذا التحيز الجنساني ضد المرأة قائماً ويجب التصدي له.

ويجب تحقيق تحسين فرص حصول المرأة على التعليم وعلى التدريب غير النظامي بالاقتران مع تحسين إمكانية حصولها على الأصول والفرص الأخرى.

الخلاصة

تظهر المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بالبلدان النامية على نحو متسق أن المرأة تتحمل العبء الأكبر من المعاناة في المجتمعات المحلية الفقيرة. ولا تحتل المرأة موقع الصدارة في إنتاج الغذاء الذي يطعم معظم سكان العالم فحسب، بل هي أيضاً من العناصر الأساسية في الحد من الفقر. وحسبما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته بمناسبة اليوم الدولي

للمرأة الريفية، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حيث قال إنه "على الرغم من المسؤوليات الجسيمة الواقعة على كاهل المرأة الريفية، فإنها تفتقر إلى إمكانية الحصول على قدم المساواة على الفرص والموارد".

وسيستمر الفقر، ولا سيما في المناطق الريفية، ما استمر وجود التفاوت بين النساء والفتيات والرجال والفتيان في الحقوق والفرص. ولأن التعليم مقبول بشكل عام بوصفه أمراً أساسياً للقضاء على الفقر وللتنمية الاجتماعية، فلا مناص من تحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع مستويات التعليم. وفي نهاية المطاف، تثبت التجربة أن التعليم أكثر فعالية من القوانين في تمكين النساء والفتيات من تخطي الحواجز القائمة في سبيل تحقيق المساواة.

ولا يمكن إقامة عالم يتسم بقدر أكبر من العدالة والمساواة ما لم يتعاون الرجال والنساء معاً لحل مسألة الفقر. ولكل من الرجال والنساء أدوار هامة للغاية ولكنها مختلفة في تغيير العادات الاجتماعية والممارسات الثقافية السائدة والمعرضة ضد المرأة والتي تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات.

التوصيات

نحن نحث الدول الأعضاء على ما يلي:

- إعداد، وتنقيح وتنفيذ قوانين تكفل منح المرأة الريفية حقوقاً كاملة ومتساوية لتملك واستئجار الأراضي وغيرها من الممتلكات، بوسائل منها الحق في الميراث
- الشروع في إجراء إصلاحات إدارية وغيرها من التدابير اللازمة كيما تتاح للمرأة ذات السبل المتاحة للرجل للوصول إلى الائتمان، ورأس المال، والتكنولوجيات الملائمة، والمعلومات، والأسواق
- دعم وحماية حقوق المرأة الريفية في الأراضي، والموارد والمزايا المنبثقة عن إدارة أسرتها المعيشية
- زيادة الاستثمارات في الزراعة الصغيرة النطاق، ولا سيما للمزارعات
- تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية عن طريق اعتماد حد أدنى للحماية الاجتماعية يلي الاحتياجات الخاصة للبلد
- إجراء إصلاحات منهجية للتعليم على جميع المستويات من أجل كفالة المساواة في الحصول على التعليم المراعي للفوارق بين الجنسين والقائم على الحقوق وإتاحته للجميع.